

الذِّكْرُ وَ

فِي الْحَدِيثِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ
وَالْحَسَنِ لِغَبَرِهِ

تألِيفُ

إِلَّا الْحَسَنِ عَلَى بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلَى الْعَرِيفِ الْأَثْرِيِّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

سلسلة أصول علم الحديث

(27)

الذَّبَرُ

في الحديث الحسن لداته
والحسن لغيره

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٢٥ هـ ١٤٤٦



مكتبة
أهـلـ الـحـدـيـثـ

ملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

الذِّكْرُ وَ

فِي الْحَدِيثِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ
وَالْحَسَنِ لِغَيْرِهِ

تألِيفُ

ابْنُ الْحَسَنِ عَلَى بْنِ حَسَنٍ بْنِ عَلَى الْعَرْبِيِّ الْأَثْرَيِّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَلِشَيْخِهِ، وَلِمُسْلِمِيهِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ، وَمَبَاحِثُهُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِ^(١)

- (١) انظر: «مَا لَا يَسَعُ الْمُحَدِّثَ جَهْلُهُ» لِلمَيَانِشِيِّ (ص ١١)، و«تُحْفَةُ الْأَخْيَارِ فِي بَيَانِ أَقْسَامِ الْأَخْبَارِ» لِابْنِ الْمُؤَيدِ (ص ١٢٥)، و«مَعْرِفَةُ أَنواعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّالِحِ (ص ٢٩)، و«التَّقْرِيبُ وَالتَّبَيِّنُ لِمَعْرِفَةِ سُنْنِ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ» لِلنَّوَوِيِّ (ص ٢٩)، و«إِرْسَادُ طَلَابِ الْحَقَائِقِ إِلَى مَعْرِفَةِ سُنْنِ خَيْرِ الْخَلَائِقِ» لَهُ (ص ٥٤)، و«الْمُخْتَصَرُ فِي أَصْوُولِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ النَّفَيسِ (ص ٥٨٨)، و«أَقْصَى الْأَمْلِ وَالسُّولِ فِي عِلْمِ حَدِيثِ الرَّسُولِ» لِلْخُوَيْنِيِّ (ص ٧٩)، و«مَنظُومَةُ غَرَاميِّ صَحِيحٌ» لِلإِشْبِيلِيِّ (ص ٢٣)، و«الْإِقْتَرَاحُ فِي بَيَانِ الْاِصْطَلَاحِ» لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ (ص ٢٢٧)، و«رُسُومُ التَّحَدِيدِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِلْجَعْبَرِيِّ (ص ٢٣)، و«الْمَهْلَ الرَّوَيِّ فِي مُخْتَصَرِ عُلُومِ الْحَدِيثِ النَّبِيِّ» لِابْنِ جَمَاعَةِ الْكَنَانِيِّ (ص ٣٥)، و«الْخَلَاصَةُ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ» لِلْطَّبِيعِيِّ (ص ٣٩)، و«الْكَافِيُّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلتَّبرِيزِيِّ (ص ١٦٥)، و«الْمُوقَظَةُ» لِلدَّهِنِيِّ (ص ٤٨)، و«إِصْلَاحُ كِتَابِ ابْنِ الصَّالِحِ» لِمُغْلَطَائِيِّ (ص ٩٥)، و«الْمُسْتَخَبُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ التُّرْكُمَانِيِّ (ص ٥٠)، و«الْخِتَصَارُ عُلُومُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ كَتَيْبِ (ص ٦٥)، و«النُّكَّاتُ عَلَى مُقْدَمَةِ ابْنِ الصَّالِحِ» لِلزَّرْكَنِيِّ (ج ١ ص ٣٠)، و«الشَّدَا الْفَيَّاحُ مِنْ عُلُومِ ابْنِ الصَّالِحِ» لِلْأَبْنَاسِيِّ (ص ١٠٦)، و«الْمُقْبَعُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْمُلْقَنِ (ج ١ ص ٨٣)، و«الْتَّدْكِرَةُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لَهُ (ص ٩)، و«مَحَاسِنُ الْاِصْطَلَاحِ» لِلْبَلْقَنِيِّ (ص ١٤٧) و«الْتَّبَصِرَةُ وَالْتَّدْكِرَةُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْعَرَاقِيِّ (ص ١٠٧)، و«الْمُخْتَصَرُ فِي أَصْوُولِ الْحَدِيثِ» لِلْجُرْجَانِيِّ (ص ٢٢)، و«نَظَمُ تُخْبِةِ الْفِكَرِ» لِلشَّمُنِيِّ (ص ٧)، و«رَيْسُ الْجَمِيعِ فِي تُخْبِةِ الْفِكَرِ» لَهُ (ص ٩٢)، و«الْهِدَايَةُ فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ» لِابْنِ الْحَجَرِيِّ (ص ٨)، و«جَوَاهِرُ الْأَصْوُولِ فِي عِلْمِ الْأَصْوُولِ» لِمُحَمَّدِ الْفَارِسِيِّ (ص ٣٩) و«تَقْيِيَةُ الْأَنْظَارِ فِي مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْأَثَارِ» لِابْنِ الْوَزِيرِ (ص ٦٤)، و«عُقُودُ الدُّرُرِ فِي عُلُومِ الْأَثَرِ» لِابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمْشِقِيِّ (ص ٢٤)، و«حَلَّ عُقُودُ الدُّرُرِ فِي عُلُومِ الْأَثَرِ» لَهُ (ص ٣٨)، و«تُخْبِةُ الْفِكَرِ» لِابْنِ حَبْرِ (ص ١٨)، و«تُرْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيَحِ تُخْبِةِ الْفِكَرِ» لَهُ (ص ١١٩)، و«النُّكَّاتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّالِحِ» لَهُ (ص ٢٠٧)، و«الْعَالِيُّ الرُّتْبَةُ فِي شَرْحِ نَظَمِ التُّخْبِةِ» لِتَقْيِيَ الدِّينِ الشَّمُنِيِّ (ص ٦٢)، و«حَاشِيَةُ عَلَى شَرْحِ تُخْبِةِ الْفِكَرِ» لِابْنِ قُطْلُوبُغاً (ص ٥٨)، و«شَرْحُ الْفَيَّاحِ الْعَرَاقِيِّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْعَنِينِيِّ (ص ٧٧)، و«شَرْحُ التَّقْرِيبِ

* الْحَسَنُ لِذَاتِهِ:

الْحَسَنُ لِغَةً: هُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، مِنَ الْحُسْنِ؛ بِمَعْنَى الْجَمَالِ.

وَالْتَّيسِيرُ لِمَعْرِفَةِ سُنَّتِ الْبَشِيرِ الْلَّدِيْرِ لِلشَّاخَاوِيِّ (ص ٦٣)، وَ«فَتْحُ الْمُغِيْثِ بِشَرْحِ الْأَفْيَةِ الْحَدِيثِ لِلْعِرَاقِيِّ» لَهُ (ج ١١٦)، وَ«التَّوَضِيْحُ الْأَبْهَرُ لِتَذْكِرَةِ ابْنِ الْمُلْقَنِ عَلَى الْأَثَرِ» لَهُ (ص ٣٣)، وَ«الْغَايَةُ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٤٥)، وَ«الْكُتُكَ الْوَفِيَّةُ بِمَا فِي شَرْحِ الْأَفْيَةِ» لِلْبَقَاعِيِّ (ج ١ ص ٢١٩)، وَ«بُلْغَةُ الْحَشِيشِ إِلَى عِلْمِ الرَّوَايَةِ» لِابْنِ الْمِبْرَدِ (ص ١٦)، وَ«الْبَحْرُ الَّذِي فِيهِ رَخْرُ فِي شَرْحِ الْأَفْيَةِ الْأَثَرِ» لِجَلَالِ الدِّينِ السُّيُوْطِيِّ (ج ٣ ص ٩٥٠)، وَ«شَرْحُ الْأَفْيَةِ الْعَرَاقِيِّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لَهُ (ص ٤٥)، وَ«فَتْحُ الْبَاقِي بِشَرْحِ الْأَفْيَةِ الْعَرَاقِيِّ» لِزَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ (ج ١ ص ١٤٢)، وَ«فَقْوَ الْأَثَرِ فِي صَفْوَةِ عِلْمِ الْأَثَرِ» لِابْنِ الْحَسِيَّانِيِّ (ص ٥٠)، وَ«خُلاصَةُ الْفِكَرِ شَرْحُ الْمُخْتَصِّرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ» لِلشَّنْشُورِيِّ (ص ٦٩)، وَ«شَرْحُ تُخْبِةِ الْفِكَرِ فِي مُصْطَلَحَاتِ أَهْلِ الْأَثَرِ» لِلْمُلَّا عَلَيِّ الْقَارِيِّ (ص ٢٤٥)، وَ«الْيَوْاقِيتُ وَالدَّرَرُ فِي شَرْحِ تُخْبِةِ ابْنِ حَمْرَ» لِلْمُنَاؤِيِّ (ج ١ ص ٣٨٨)، وَ«فَضَاءُ الْوَطَرِ شَرْحُ نُزْهَةِ النَّاظِرِ فِي تَوْضِيْحِ تُخْبِةِ الْفِكَرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ» لِلْقَانِيِّ (ج ٢ ص ٧٥١)، وَ«مُقَدَّمَةُ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ» لِلدَّهْلَوِيِّ (ص ٦٨)، وَ«الْمَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِيَّةُ» لِلْبَيْقُونِيِّ (ص ١٧ - ٦٥)، وَ«تَلْقِيْحُ الْفِكَرِ بِشَرْحِ مَنْظُومَةِ الْأَثَرِ» لِلْحَمَوِيِّ (ص ٥١)، وَ«إِمعَانُ النَّاظِرِ فِي تَوْضِيْحِ تُخْبِةِ الْفِكَرِ» لِمُحَمَّدِ السَّنِديِّ (ص ٥١)، وَ«شَرْحُ الْمَنْظُومَةِ الْبَيْقُونِيَّةِ» لِلزُّرْقَانِيِّ (ص ٥٨)، وَ«صَفْوَةُ الْمُلَحِّ بِشَرْحِ مَنْظُومَةِ الْبَيْقُونِيِّ فِي فَنِ الْمُصْطَلَحِ» لِابْنِ الدَّمِيَاطِيِّ (ص ٨٨)، وَ«تَوْضِيْحُ الْأَفْكَارِ لِمَعَانِي تَقْيِيْحِ الْأَنْظَارِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ١ ص ٣٤٣)، وَ«فَصَبَ السُّكَّرَ نَظَمَ تُخْبِةَ الْفِكَرِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ص ٤٧٦)، وَ«إِسْبَالُ الْمَطَرِ عَلَى فَصَبِ السُّكَّرِ» لَهُ (ص ٦٧)، وَ«الْمُلَحَّ الْغَرَامِيَّ شَرْحُ مَنْظُومَةِ ابْنِ فَرَحِ الْلَّامِيَّةِ» لِلْسَّفَارِيِّيِّ (ص ٣٠)، وَ«حَاشِيَّةُ جَامِعَةٍ عَلَى الْفَرِيدَةِ بِعِلْمِ الْمُصْطَلَحِ» لِلْغَرَّيِّ (ص ١٧٢)، وَ«الْفَلَالِثُ الْعَنْبِرِيَّةُ عَلَى الْمَنْظُومَةِ الْبَيْقُونِيَّةِ» لِلزَّبَدِيِّ (ص ٢٧)، وَ«قَوَاعِدُ التَّحْدِيدِ مِنْ فُنُونِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ» لِلْقَاسِمِيِّ (ص ٨١)، وَ«الْأُلُوُّ الْمَكْنُونُ فِي أَحْوَالِ الْأَسَانِيدِ وَالْمُؤْنَونُ» لِحَافِظِ الْحَكَمِيِّ (ص ٩)، وَ«دَلِيلُ أَرْبَابِ الْفَلَاحِ لِتَحْقِيقِ فَنِ الْإِصْطَلَاحِ» لَهُ (ص ٦٤)، وَ«سُؤَالًا وَجَوَابًا فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ» لَهُ (ص ٦٣).

وَالْحَدِيثُ الْحَسَنُ لِذَاتِهِ: قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ^(١) فِي تَعْرِيفِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتوَسِّطٌ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ، وَلَا يَنْبَغِي عَرَفَ أَحَدَ قِسْمَيْهِ^(٢)، وَالتَّعْرِيفُ الْمُخْتَارُ مَا عَرَفَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «هُوَ مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ الَّذِي خَفَّ ضَبْطُهُ، عَنْ مِثْلِهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ مِنْ عَيْرٍ شُدُودٍ وَلَا عِلَّةً».

* حُكْمُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ:

هُوَ كَالصَّحِيحِ^(٣) فِي الْإِحْتِجاجِ بِهِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الْمَرْتَبَةِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ.

* شُرُوطُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: اتّصال السَّنَدِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: عَدَالَةُ الرُّوَاةِ.

الشَّرْطُ الْثَالِثُ: خَفَّةُ ضَبْطِ الرُّوَاةِ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: عَدَمُ الشُّدُودِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ الْمَهْبِيُّ جَلَّهُ فِي «الْمُوقَظَةِ فِي عِلْمِ مُصْطَلِحِ الْحَدِيثِ» (ص٤٨): (وَنَفِي تَحْرِيرِ مَعْنَاهُ اضْطِرَابٌ). اهـ وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ جَلَّهُ فِي «الْإِقْرَاحِ فِي بَيَانِ الْاِصْطِلَاحِ» (ص٧): (وَفِي تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ اضْطِرَابٌ). اهـ

(٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَبِيرٍ جَلَّهُ فِي «الْخَتْصَارِ غُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص١١٣): (وَهَذَا النَّوْعُ لِمَا كَانَ وَسَطًا بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ فِي نَظَرِ النَّاظِرِ، لَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، عَسَرَ التَّعْبِيرُ عَنْهُ وَضَبْطُهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْصِّنَاعَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَمْرٌ نَسْيَّ، شَيْءٌ يَقْدُحُ عِنْدُ الْحَافِظِ، رُبَّمَا تَقْصُرُ عِبَارَتُهُ عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَلْقَنِيُّ جَلَّهُ فِي «مَحَاسِنِ الْاِصْطِلَاحِ» (ص١٠٥): (الْحَسَنُ لِمَا توَسَّطَ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ عِنْدُ النَّاظِرِ، كَأَنَّ شَيْئًا يَقْدُحُ فِي نَفْسِ الْحَافِظِ، قَدْ تَقْصُرُ عِبَارَتُهُ عَنْهُ، كَمَا قِيلَ فِي الإِسْتِحْسَانِ، فَلِذَلِكَ صَعُوبَتُ تَعْرِيفُهُ). اهـ

(٣) وَقَدْ أَدْرَجَهُ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ.

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: عَدَمُ الْعِلَّةِ.

* الفَرْقُ بَيْنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ:

الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ، وَالْحَدِيثُ الْحَسَنُ يَشْتَرِكَا نَفْيُ جَمِيعِ الشُّرُوطِ عَدَّا فِي:

وَصَفِ الرَّاوِي.

فَرَأَوْيِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: تَامُ الضَّبْطِ، وَهُوَ التَّقْهُ وَنَحْوُهُ.

وَرَأَوْيِ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ: خَفِيفُ الضَّبْطِ، وَهُوَ الصَّدُوقُ، وَنَحْوُهُ.

* فَائِدَةً:

قَالَ الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ حَلَّهُ فِي «الْمُوْقَةَ فِي عِلْمِ مُضْطَلَّحِ الْحَدِيثِ»

(ص ٢٨): (ثُمَّ لَا تَطْمَعْ بِأَنَّ لِلْحَسَنِ قَاعِدَةً تَنْدِرُجُ كُلُّ الْأَحَادِيثِ الْحِسَانِ فِيهَا، فَإِنَّا عَلَى إِيَاسِ مِنْ ذَلِكَ). اهـ

* مِثَالُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ يَوْمًا، فَقَالَ: (يَا غُلَامُ إِنِّي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ، احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظُكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَحْذِهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعْنَتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعْتُ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضْرُرُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضْرُرُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحفُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (يَا غُلَامُ، إِنِّي مُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ). وَفِي رِوَايَةٍ: (يَا غُلَامُ إِنِّي مُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ فَاحْفَظْهُنَّ). وَفِي رِوَايَةٍ: (جَفَّتِ الْأَقْلَامُ، وَطُوِيَتِ الصُّحفُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (تَقَرَّبَ فَاحْفَظْهُنَّ).

إِلَيْهِ فِي الرَّخَاءِ يُقْرَبُكَ فِي الشَّدَّةِ، وَاعْلَمُ أَنْ فِي الصَّابِرِ عَلَىٰ مَا تَكْرُهُ حَيْرًا كَثِيرًا، وَأَنَّ
النَّصْرَ مَعَ الصَّابِرِ، وَأَنَّ الْفَرَجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا).

حَدِيثُ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي «سُنْتَهٖ» (ص ٩٠٢ ح ٢٥١٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤
ص ٤٠٩ ح ٢٦٦٩)، وَ(ج ٤ ص ٤٨٧ ح ٢٧٦٣)، وَ(ج ٥ ص ١٨ ح ٢٨٠٣)، وَأَبُو
يَعْلَمٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٥٢٦ ح ٢٥٥٩)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٠
ص ٣١٩٦ ح ١٢٩٨٨)، وَ(ج ١٠ ص ٣١٩٧ ح ١٢٩٨٩)، وَفِي «الدُّعَاءِ» (ج ٢
ص ٧٥٣ ح ٤٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شَعِيبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٣٧٤ ح ١٩٢)، وَ(ج
ص ٣٥٠ ح ١٠٤٣)، وَفِي «الإِعْتِقادِ» (ص ١٤٣)، وَفِي «الْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ»
(ص ١٢٢ ح ١٣٠)، وَفِي «الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ» (ص ٢٢٦ ح ٢٨٧)، وَ(ص ٢٢٧
ح ٢٨٨)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ١٠ ص ٢٢ ح ١٢)،
وَ(ج ١٠ ص ٢٣ ح ١٣)، وَ(ج ١٠ ص ٢٤ ح ١٤)، وَ(ج ١٠ ص ٢٥ ح ١٥)، وَابْنُ
أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنْنَةِ» (ص ١٤١ ح ٣٢٥)، وَالْأَبْرَقُوقِيُّ فِي «مُعْجمِ شُيوْخِهِ»
(ص ٤٤٠ ح ٣٨٧)، وَأَبُو سَعِيدِ النَّقَاشُ فِي «فَوَائِدِ الْعِرَاقِيَّينَ» (ص ٢١ ح ٩)، وَابْنُ
السُّنْنَيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (ص ١٣٣ ح ٤٢٥)، وَابْنُ سَمْعُونَ فِي «الْأَمَالِيِّ»
(ص ٢٢٤ ح ٢٢٣)، وَابْنُ بِشْرَانَ فِي «الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مِنْ فَوَائِدِهِ»^(١) (ج ١

(١) مَطْبُوعٌ بِاسْمِ: «الْفَوَائِدِ» لِابْنِ مَنْدَهُ.

ص ٢٢٨ ح ٦٩١^(١)، و(ج ١ ص ٢٢٩ ح ٦٩٢)، وَعَبَاسُ التَّرْقُفِيُّ فِي «الْحَدِيثِ» (ص ٨٦ ح ٣١)، وَالْخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (ص ٩١ ح ٢٢٢)، وَالْأَلْكَائِيُّ فِي «الإِعْتِقادِ» (ج ٤ ص ٦٧٧ ح ١٠٩٤)، و(ج ٥ ص ٦٧٨ ح ١٠٩٥)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ فِي «الْقَدَرِ» (ص ١٢٩ ح ٢٨)، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «الْقَدْرِ» (ص ٢٩٤ ح ١٥٣)، و(ص ٢٩٧ ح ١٥٦)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٧٣٢ ح ١٦٢٢)، و(ج ١ ص ٧٣٣ ح ١٦٢٥)، وَأَبُو سَعْدِ النَّصْرَوِيُّ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ق / ١٥١ ط / أ)، وَأَبُو الْفَضْلِ الْمُعَدَّلُ فِي «الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَوَائِدِ الْعَوَالِيِّ وَالْأَحَادِيثِ الْغَرَائِبِ» (ق / ٢٤ ط)، وَأَبُو زَكَرِيَا يَابْنُ مَنْدَهُ فِي «مَعْرِفَةِ أَسَامِيِّ أَرْدَافِ النَّبِيِّ ﷺ» (ص ٢٥)، وَالسَّمَرْقَنْدِيُّ فِي «تَبَيِّهِ الْغَافِلِينَ» (ص ٢٣٢ ح ٣٢٣)، وَابْنُ مَنْدَهُ فِي «التَّوْحِيدِ» (ج ٢ ص ١٠٧ ح ٢٥١)، وَالْفَسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٥٣٠)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٤٩ ص ٣٧٤)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «مُثِيرِ الْغَرَامِ السَّاکِنِ» (ص ٥١٧)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ٢٦٨ ح ٣٢٩)، وَابْنُ الْأَئِثِيرِ فِي «أَسْدِ الْغَابَةِ» (ج ٣ ص ٢٩١)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَصْلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقلِ» (ج ٢ ص ٨٥٧)، وَابْنُ حَبْرٍ فِي «مُوَافَقَةِ الْخُبْرِ الْخَبَرِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمُخْتَصِرِ» (ج ١ ص ٣٢٧ و ٣٢٨)، وَفِي «الْأَمَالِيِّ الْحَلَبِيَّةِ» (ص ١٦ و ١٧)، وَالْمِزَيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٤ ص ٢٠) مِنْ طَرِيقِ الْلَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَابْنِ لَهِيَعَةَ، وَنَافِعِ بْنِ يَزِيدَ، وَكَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ، وَهَمَّامِ بْنِ يَحْيَى، وَأَبِي شُرَيْحٍ؛

(١) تَصَحَّفَ فِي الْمَطْبُوعِ إِلَى: «الْحَسَنِ».

كُلُّهُمْ: عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَجَاجِ، عَنْ حَنْشِ الصَّنْعَانِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ بِهِ بِالْفَاعِلِ
عِنْدَهُمْ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ حَسَنٌ؛ فِيهِ قَيْسُ بْنُ الْحَجَاجِ الْكَلَاعِيُّ الْمِصْرِيُّ، وَهُوَ
صَدُوقٌ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَبْرٍ: (صَدُوقٌ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (صَالِحٌ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ:
(وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا صَدُوقًا، مَا جَرَّهُ أَحَدٌ)، وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ: (وَكَانَ رَجُلًا
صَالِحًا)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ». ^(١)

قَالَ الْإِمَامُ التَّرِمِذِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «سُنْنَتِهِ» (ص ٩٠٢): (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٌ
صَحِيحٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «مُوَافَقَةِ الْخُبْرِ الْخَبَرِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ
الْمُخْتَصَرِ» (ج ١ ص ٣٢٧): (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْأَمَالِيِّ الْحَلَبِيَّةِ» (ص ١٧): (هَذَا حَدِيثُ
حَسَنٌ). اهـ

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمُزَّيِّ (ج ٢٤ ص ١٩)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٨ ص ٣٩٠)،
وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٦٣٨)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ١٢٦)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ»
لِلْذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٤٨٢)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِبُخَارِيٍّ (ج ٧ ص ١٥٥)، وَ«الثَّقَاتُ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٧ ص ٣٢٩).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ مَنْدَهُ رَجُلَّهُ فِي «الْتَّوْحِيدِ» (ج ٢ ص ١٠٧): (هَذَا إِسْنَادٌ مَشْهُورٌ، رَوَاهُ ثُقَّاهُ، وَقَيْسُ بْنُ الْحَجَاجِ مِصْرِيُّ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةً، وَلِهَذَا الْحَدِيثِ طُرُقٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهَذَا أَصَحُّهَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ رَجَبٍ رَجُلَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ» (ج ٢ ص ٥٤٨): (فَطَرِيقٌ حَنَشٌ الَّتِي خَرَّجَهَا التَّرْمِذِيُّ حَسَنَةً جَيِّدةً). اهـ

وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٍ رَجُلَّهُ فِي تَحْقِيقِهِ لِ«مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدِ» (ج ٣ ص ١٩٤ و ٢٢٩)، وَالْعَالَمُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رَجُلَّهُ فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (ج ١ ص ١٣٨).

* الْحَدِيثُ الْحَسَنُ لِغَيْرِهِ:

* تَعْرِيفُهُ: هُوَ الْضَّعِيفُ إِذَا تَعَدَّتْ طُرُقُهُ^(١)، وَلَمْ يَكُنْ سَبِبُ ضَعْفِهِ فِسْقٌ الرَّاوِيِّ أَوْ كَذِبَةُ^(٢).

* مَرْتَبَتُهُ: الْحَسَنُ لِغَيْرِهِ أَدْنَى مَرْتَبَةً مِنَ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ.

* حُكْمُهُ: هُوَ مِنَ الْمَقْبُولِ الَّذِي يُحْتَجُّ بِهِ.

(١) أَيْ: إِنَّ مَجْمُوعَ هَذِهِ الْطُّرُقِ يُرْتَقِي بِالْحَدِيثِ إِلَى الْحَدِيثِ الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ.

(٢) فَيُكُونُ ضَعْفُهُ يَسِيرًا مُنْجِرًا صَالِحًا لِلْأَسْتِشَهَادِ، كَحَدِيثِ سَيِّءِ الْحَفْظِ، وَالْمَسْتُورِ، وَالْمُرْسَلِ، وَنَحْوِهِ. وَلَيْسَ ضَعْفُهُ شَدِيدًا غَيْرَ مُنْجِرٍ، كَحَدِيثِ الْكَذَابِ، وَنَحْوِهِ. وَتَكَلَّمُتُ عَنْ هَذَا بِالتَّفَصِيلِ فِي كِتَابِي: «بُلْغَةُ الْحَكِيمِ إِلَى ضَوَابِطِ تَقْوِيَةِ الْحَدِيثِ».

* مِثَالُهُ: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْخَرَاجُ
بِالضَّمَانِ).

حَدِيثُ حَسَنٍ لِغَيْرِهِ

يَرْوِيهِ عَنْهَا: عُرْوَةُ، وَلَهُ طُرُقٌ عَنْهُ:

(١) مَخْلُدُ بْنُ حُفَافٍ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤُودَ فِي «سُنْنَةِ إِبْرَاهِيمَ» (ص ٥٤١ ح ٣٥٠٨)، وَ(ص ٥٤١ ح ٣٥٠٩)،
وَالترْمِذِيُّ فِي «سُنْنَةِ إِبْرَاهِيمَ» (ص ٥٨٥ ح ١٢٨٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنْنَةِ الْكُبْرَى» (ج ٦
ص ١٨ ح ٦٠٣٧)، وَفِي «السُّنْنَةِ الصُّغْرَى» (ص ٦٨٨ ح ٤٤٩٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي
«سُنْنَةِ إِبْرَاهِيمَ» (ص ٣٣٩ ح ٢٢٤٢)، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤٠ ص ٢٧٢ ح ٢٤٢٢٤)،
وَج ٤٣ ص ١٣٧ ح ٢٥٩٩٩)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٧٨ ح ١٥٦٧)،
وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٣٠ ح ٤٥٣٧)، وَ(ج ٨ ص ٥٥ ح ٤٥٧٥)، وَابْنُ
جِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٣٣٧ ح ٤٩٢٨)، وَالدَّارُقُطْنِيُّ فِي «سُنْنَةِ إِبْرَاهِيمَ» (ج ٣ ص ٤٦
ح ٢٩٨٥)، وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٤١٢ ح ٢٨١١)، وَالشَّافِعِيُّ فِي
«الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٧٦ ح ٩٢٢)، وَفِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ج ٨ ص ٦٦٥)،
وَالبَّیهَقِيُّ فِي «السُّنْنَةِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٣٢١)، وَفِي «السُّنْنَةِ الصُّغْرَى» (ج ١
ص ٤٨٠ ح ٢٠٠٥)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنْنِ وَالْأَثَارِ» (ج ١ ص ١٣٠ ح ١١٦)، وَ(ج
ص ١٢١ ح ١١٣٤٩)، وَ(ج ٨ ص ١٢٤ ح ١١٣٥٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»
(ج ٧ ص ٣٦٣ ح ٢١٤٦٩)، وَابْنُ الْجَارُودَ فِي «الْمُتَنَقَّى مِنَ السُّنْنِ الْمُسْنَدَةِ»

(ص ٢٩٤ ح ٦٣٦)، وَالطَّحاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ٢١)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ١٨ ح ٢١٧٨)، وَ(ج ٢ ص ١٩ ح ٢١٧٩)، وَ(ج ٢ ص ١٩ ح ٢١٨٠)، وَ(ج ٢ ص ١٩ ح ٢١٨١)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ١٧٦ ح ١٤٧٧٧)، وَابْنُ زَنجَوَيْهِ فِي «الْأَمْوَالِ» (ج ١ ص ٢٢٠ ح ٢٨٠)، وَتَمَامُ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ١ ص ٢٨٥ ح ٧٠٥)، وَ(ج ١ ص ٣٠٨ ح ٧٦٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١٢ ص ٤٤٣ ح ٥٩٣٢)، وَ(ج ١٢ ص ٤٤٣ ح ٥٩٣٣)، وَأَبُو بَكْرِ النِّسَابُورِيُّ فِي «الزَّيَادَاتِ عَلَى كِتَابِ الْمُزَنِيِّ» (ص ٣٧٨ ح ٢٦٣)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٣٤٨ ح ١٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِدْكَارِ» (ج ٦ ص ٢٩١ و ٥٣٧)، وَفِي «الْتَّمَهِيدِ» (ج ١٨ ص ٢٠٦ و ٢٠٧)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ٢٣١)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٨ ص ١٩٧)، وَالْبَغْوَيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٨ ص ١٦٣ ح ٢١١٩)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْتَّحْقِيقِ فِي مَسَائلِ الْخِلَافِ» (ج ٢ ص ١٨١ ح ١٤٤٣)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٨ ص ١٦٥ ح ٧٢٧٦)، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٨٤ ح ٧٧٢)، وَ(ج ١ ص ٤٨٥ ح ٧٧٣) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، وَيَزِيدَ بْنِ عِيَاضٍ؛ كِلَاهُمَا عَنْ: مَخْلِدِ بْنِ خُفَافٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ مَخْلِدِ بْنِ خُفَافٍ الْغِفارِيِّ، قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَنَاسٍ شَرِكَةً فِي عَبْدٍ فَاقْتُوَيْتُهُ وَبَعْضُنَا غَائِبٌ، فَأَعْلَمَ عَلَيَّ غَلَّةً فَخَاصَّمَنِي فِي نَصِيبِهِ إِلَى بَعْضِ الْقُضَا، فَأَمْرَنِي أَنْ أَرْدَ الْغَلَّةَ فَأَتَيْتُ عُرْوَةَ بْنَ الرَّبِيعِ، فَحَدَّثَتْهُ فَأَتَاهُ عُرْوَةُ، فَحَدَّثَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَنَّ رَسُولَ

الله ﷺ قضى أنَّ خراجَ العَبْدِ بِضَمَانِهِ). وفي رواية: عن مخلد بن خفافٍ، قال: كانَ بَيْنِي وَبَيْنَ شُرَكَاءَ لِي عَبْدٌ، فَاخْتَوَيْنَاهُ بَيْنَنَا، وَكَانَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ غَائِبًا فَقَدِمَ، وَأَبَى أَنْ يُحِيزَهُ، فَخَاصَّمْنَا إِلَيْهِ هِشَامٌ فَقَضَى بِرَدَّ الْغُلَامِ وَالْخَرَاجِ، وَكَانَ الْخَرَاجُ بَلَغَ أَلْفًا، فَأَتَيْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيرَ، فَأَخْبَرْتُهُ. فقال: أَخْبَرْتِنِي عَائِشَةُ، عن رَسُولِ الله ﷺ: (إِنَّهُ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ). قال: فَأَتَيْتُ هِشَاماً فَأَخْبَرْتُهُ، فَرَدَهُ وَلَمْ يُرِدَ الْخَرَاجَ.

وفي رواية: عن مخلد بن خفافٍ، قال ابْتَعْتُ عَبْدًا بَيْنِي وَبَيْنَ شُرَكَاءَ، فَأُقِيلَ مِنْهُ فَجَعَلَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ لَمْ يَكُنْ يَشْهُدُ، فَأَنْكَرَ، فَاخْتَصَّمْنَا إِلَيْهِ قَاضٍ بِالْمَدِينَةِ يُقَالُ لَهُ هِشَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، فَأَمْرَ بَرَدَ الْغُلَامِ، فَأَتَيْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيرَ فَحَدَّثَهُ، فَقَامَ مَعِي إِلَيْهِ فَقَالَ عُرْوَةُ: حَدَّثْنِي عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ) قال: فَرَجَعَ عَنْ قَضَائِهِ. وفي رواية: خاصَّمْتُ إِلَيْهِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي عَبْدِ دُلْسَ لَنَا، فَأَصَبْنَا مِنْ غَلَّةِ، وَعِنْدَهُ عُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيرِ، فَحَدَّثَهُ عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ (قضى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ مَخلدُ بْنُ خُفَافِ الْغَفارِيُّ، قال عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (مَقْبُولٌ)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: (فِيهِ نَظَرٌ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (لَمْ يَرُو عَنْهُ غَيْرُ أَبِي ذِئْبٍ، وَلَيْسَ هَذَا إِسْنَادٌ تَقْوُمُ بِهِ الْحُجَّةُ، يَعْنِي: الْحَدِيثُ الَّذِي يَرْوِي مَخلدُ بْنُ خُفَافٍ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ) غَيْرُ أَنِّي أَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُحُ

مِنْ آرَاءِ الرِّجَالِ)، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: (وَمَخْلُدُ بْنُ خَفَافٍ مَعْرُوفٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ لَا يُعْرَفُ لَهُ غَيْرُهُ)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثِّقَاتِ»، وَقَالَ ابْنُ وَضَاحٍ: (ثِقَةٌ).^(١)

قُلْتُ: وَمِثْلُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «سُنْنَتِهِ» (ص ٥٨٥): (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ عَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْأَحْكَامِ الْوُسْطَى» (ج ٣ ص ٣٤٧): (مَخْلُدُ بْنُ خَفَافٍ مَعْرُوفٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ غَيْرُهُ). اهـ

وَتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيَّاهِامِ» (ج ٥ ص ٢١٢):

(كَذَا قَالَ: وَلَا يُبَيِّنُ مِنْ هَذَا حُكْمُ الْخَبَرِ عِنْدَهُ).

* وَمَخْلُدُ مَدْنَيٌّ ثَقَةٌ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْمُسْتَجَالِيُّ^(٢)، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ وَضَاحٍ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَنْ يُنْظَرُ فِيهِ سِوَاهُ، فَهُوَ صَحِيحٌ). اهـ

قُلْتُ: وَلَيْسَ كَمَا قَالَ صَحِيحٌ؛ بَلْ حَدِيثُ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ الْحَنْفِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «نُحْبِ الْأَفْكَارِ فِي تَقْيِيقِ مَبَانِي الْأَخْبَارِ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١١ ص ٤٥٠): (وَهَذَا إِنَّ الْطَّرِيقَانِ حَسَنَانِ جَيِّدانِ). اهـ

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ لِلْمُزَيِّ» (ج ٢٧ ص ٣٣٨)، و«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لابْنِ حَجَّرِ (ج ١٠ ص ٧٤)، و«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٩٢٧)، و«الصُّعْقَاءُ وَالْمَتْرُوكَينَ» لابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ١١١)، و«الصُّعْقَاءُ لِلْعُقْبَلِيِّ» (ج ٤ ص ٢٣٠)، و«الْجَرْحُ وَالتَّعَدِيلُ» لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٣٤٧)، و«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهْبَيِّ (ج ٤ ص ٣٠٦)، و«دِيوَانُ الْصُّعْقَاءِ» لَهُ (ص ٣٨٢)، و«الْكَامِلُ فِي الصُّعْقَاءِ» لابْنِ عَدِيٍّ (ج ٨ ص ١٩٧)، و«الثِّقَاتِ» لابْنِ حِبَّانَ (ج ٧ ص ٥٥٠)، و«تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَالْلُّغَاتِ» لِلْتَّوَوِيِّ (ج ٢ ص ٨٦).

(٢) يَعْني: ابْنَ حَزِّـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ حَمْلَةُ فِي «الْسُّنْنَ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٣٢١): (وَأَخْتَلَفُوا عَلَى ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ فِي قِصَّةِ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ حَمْلَةُ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ٢٣٠): (وَتَابَعَهُ الزَّنجِيُّ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا أَيْضًا، وَهَذَا الْإِسْنَادُ فِيهِ ضَعْفٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمامُ التَّرْمِذِيُّ حَمْلَةُ فِي «الْعِلَالِ الْكَبِيرِ» (ص ١٩١): (سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ مَخْلُدِ بْنِ خُفَافٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ فَقَالَ مَخْلُدُ بْنُ خُفَافٍ: لَا أَعْرِفُ لَهُ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ حَمْلَةُ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٤ ص ٥٧): (إِنَّهُ خَبْرٌ لَا يَصْحُ، لِأَنَّ رَأِوِيَّةَ مَخْلُدِ بْنِ خُفَافٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ). اهـ
قُلْتُ: وَلَمْ يَتَفَرَّدْ بِهِ مَخْلُدُ بْنُ خُفَافٍ؛ بَلْ تُوبَعَ عَلَيْهِ، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ حَمْلَةُ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٦ ص ٤٣١): (وَحْجَةُ جَمِيعِهِمْ إِنَّمَا هِيَ الْحَدِيثُ الَّذِي لَا يَصْحُ، الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ مَخْلُدُ بْنُ خُفَافٍ، وَمُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ الزَّنجِيُّ «أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ»). اهـ
قُلْتُ: بَلِ الْحَدِيثُ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ حَمْلَةُ فِي «شَرْحِ السُّنْنَةِ» (ج ٨ ص ١٦٣): (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ). اهـ

(٢) هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدُ فِي «سُنْنَةِ» (ص ٥٤١ ح ٣٥١٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنْنَةِ» (ص ٣٣٩ ح ٢٢٤٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٨٢ ح ٤٦١٤)، وَابْنُ جِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٣٣٦ ح ٤٩٢٧)، وَالدَّارُقُطْنِيُّ فِي «سُنْنَةِ» (ج ٣ ص ٤٦ ح ٢٩٨٤)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٧٦ ح ٩٢٣)، وَفِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ج ٨ ص ٦٦٥)، وَفِي «الرِّسَالَةِ» (ص ٤٤٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنْنِ وَالْأَثَارِ» (ج ٨ ص ١٢٢ ح ١١٣٥٠)، وَ(ج ٨ ص ١٢٢ ح ١١٣٥٢)، وَفِي «السُّنْنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ٤٨٠ ح ٢٠٠٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ١٨ ح ٢١٧٦)، وَ(ج ٢ ص ١٨ ح ٢١٧٧)، وَالْبَغْوَيُّ فِي «شَرْحِ السُّنْنَةِ» (ج ٨ ص ١٢٦ ح ٢١١٨)، وَابْنُ الْجَارُودَ فِي «الْمُتَقَىٰ مِنَ السُّنْنِ الْمُسْنَدَةِ» (ص ٢٩٤ ح ٦٣٥)، وَأَبُو طَاهِيرِ السَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيقَةِ الْبَعْدَادِيَّةِ» (ج ٢ ص ٣٧٨ ح ٢٦١٧)، وَابْنُ زَنْجَوَيِّهِ فِي «الْأَمْوَالِ» (ج ١ ص ٢٢٠ ح ٢٨١)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «الْمُعَجمِ» (ج ١ ص ٥١٧ ح ٦٣٥)، وَفِي «تَارِيخِ دِمْشَقَ» (ج ٣٢ ص ٣٦٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١٢ ص ٤٤٣ ح ٥٩٣١)، وَأَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ فِي «الْغَيْلَانِيَّاتِ» (ج ١ ص ٥٧٧ ح ٧٤٩)، وَأَبُو بَكْرٍ الْيَسَابُورِيُّ فِي «الرِّزَيَادَاتِ عَلَى كِتَابِ الْمُزَنَّى» (ص ٣٧٩ ح ٢٦٤)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَوَالِي التَّائِسِ بِمَعَالِي ابْنِ إِدْرِيسَ» (ص ٦٤)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الإِسْتِدْكَارِ» (ج ٦ ص ٢٩١)، وَفِي «التَّمَهِيدِ» (ج ١٨ ص ٢٠٦ و ٢٠٧)، وَالْذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (ج ١٤ ص ١٢٣)، وَابْنُ الْجَوْزِيُّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٨ ص ١٦٥ ح ٧٢٧٦)،

وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقَّهِ» (ج ١ ص ٥٠٦) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ: مُسْلِمٌ بْنِ خَالِدٍ الرَّنْجِيِّ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَجُلًا، ابْتَاعَ غُلَامًا فَأَفَاقَ عِنْدُهُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُقِيمَ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْنًا فَخَاصَمَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَهُ عَلَيْهِ فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدِ اسْتَغَلَ غُلَامِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ). وَفِي رِوَايَةٍ مُختَصَرًا. وَفِي رِوَايَةٍ: (الْغَلَةُ بِالضَّمَانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ الرَّنْجِيُّ، وَخُلَاصَةُ أَمْرِهِ: أَنَّهُ ضَعِيفٌ يُعْتَبَرُ بِهِ فِي الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَبْرٍ: (فَقِيهٌ صَدُوقٌ، كَثِيرُ الْأَوْهَامِ)، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: (وَكَانَ كَثِيرُ الْغَلَطِ فِي حَدِيثِهِ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (إِمَامٌ صَدُوقٌ يَهِمُّ)، وَقَالَ عَلَيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)، وَقَالَ مَرَّةً: (كَانَ عِنْدَنَا ضَعِيفًا، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيِّ، مُنْكِرُ الْحَدِيثِ، يُكْتُبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُ بِهِ، تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، وَالْبُخَارِيُّ: (مُنْكِرُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ السَّاجِيُّ: (صَدُوقٌ، كَانَ كَثِيرُ الْغَلَطِ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (كَانَ ضَعِيفًا)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِهِ بِأَسْ)، وَقَالَ مَرَّةً: (ثَقَةُ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِذَاكَ فِي الْحَدِيثِ)، وَحَرَّكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَدُهُ وَلَيْسَهُ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (يُخْطِئُ أَحْيَانًا)، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: (وَهُوَ حَسَنٌ

الْحَدِيثِ وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ)، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: (مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ ضَعِيفٌ، مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ ثَقَةٌ إِلَّا أَنَّهُ سَيِّئٌ).^(١)

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاؤِدَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «سُنْنَةِ» (ص ٥٤١): (هَذَا إِسْنَادٌ لَيْسَ بِذَاكَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ التَّرمِذِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» (ص ١٩١): (فَقُلْتُ لَهُ:

فَحَدِيثُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، فَقَالَ: إِنَّمَا رَوَاهُ مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الزَّنجِيُّ، وَمُسْلِمُ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٤٣): (وَلَا

يَصِحُّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعُقَيْلِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ٤ ص ٢٣٠): (وَهَذَا إِسْنَادُ

فِيهِ ضَعْفٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ١٨): (هَذَا حَدِيثٌ

صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ). اهـ، وَوَاقَةُ الذَّهَبِيِّ.

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ لِلْمُؤْزِيِّ» (ج ٢٧ ص ٥١١)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ١٢٨)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٩٣٨) «الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكَيْنِ» لَابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ١١٧)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكَيْنِ» لِلشَّنَائِيِّ (ص ٩٧)، وَ«الضُّعْفَاءُ لِلْعَقِيلِيِّ» (ج ٤ ص ١٥)، وَ«الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيَّ» لَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ١٨٣)، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ لِلْذَّهَبِيِّ» (ج ٤ ص ٣٢٢)، وَ«دِيْوَانُ الْمُعْنَى لِلْعَقِيلِيِّ» (ص ٣٨٥)، وَ«الْمُعْنَى فِي الضُّعْفَاءِ» لَهُ يَأْصُنًا (ج ٢ ص ٦٥٥)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِبُخَارِيِّ (ج ٧ ص ٢٦٠)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكَيْنِ» لَهُ (ص ١٢٥)، وَ«سَوْالَاتُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةِ لِعَلَى بْنِ الْمَدِينِيِّ» (ص ٤٨)، وَ«الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ص ٤ - ٤ - رِوَايَةُ الْمَرْوُذِيِّ)، وَ«سَوْالَاتُ ابْنِ الْجُنَيْدِ» لِلْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ مَعْنَى (ص ٢٢٩)، وَ«مَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لَابْنِ مَعْنَى (ص ١٢٥)، وَ«بَحْرُ الدَّمِ» لَابْنِ عَبْدِ الْهَادِيِّ (ص ١٤٩)، وَ«الثَّقَاتُ» لَابْنِ حَبَّانَ (ج ٧ ص ٤٨)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» لَابْنِ عَدِيِّ (ج ٨ ص ٦)، وَ«السُّنْنَةُ لِلْدَّارِقُطْنِيِّ» (ج ٣ ص ٤٦٦).

وَتَعْقِبُهُمَا الْعَلَّامُ الْمُحَدَّثُ الْأَلْبَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مَنَارِ السَّبِيلِ» (ج ٥ ص ١٥٩)؛ بِقَوْلِهِ: (قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الزَّنْجِيَّ، وَإِنَّ كَانَ فِيهَا صَدُوقًا؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَوْهَامِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ»).

* وَالْذَّهَبِيُّ نَفْسُهُ قَدْ تَرَجَّمَهُ فِي «الْمِيزَانِ»، وَسَاقَ لَهُ أَحَادِيثَ مِمَّا أُنْكِرَ عَلَيْهِ ثُمَّ خَتَمَ ذَلِكَ بَقَوْلِهِ: (فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَأَمْثُلُهَا تُرْدَبُ بِهَا قُوَّةَ الرَّجُلِ وَيُضَعَّفُ). اهـ

قُلْتُ: فَالْحَدِيثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «تَوَالِي التَّائِسِ بِمَعَالِي ابْنِ إِدْرِيسِ» (ص ٦٥): (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبُلَاءِ» (ج ٤ ص ١٢٣): (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٌ عَرِيبٌ). اهـ

وَأَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي «سُنْنَةِ مَالِكٍ» (ص ٥٨٥ ح ١٢٨٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنْنَةِ الْكُبِيرِيَّةِ» (ج ٥ ص ٣٢٢)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنْنِ وَالْأَثَارِ» (ج ٨ ص ١٢٣ ح ١١٣٥٦)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الصُّعْدَاءِ» (ج ٦ ص ٩١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ يَحْبَيِّ بْنِ خَلَفٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَلَيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ عُمَرُ بْنُ عَلَيٍّ بْنٌ عَطَاءُ الْمُقَدَّمِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ».^(١)

قَالَ الْعَالَمُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ حَفَظَهُ اللَّهُ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مَنَارِ السَّبِيلِ» (ج ٥ ص ١٥٩): (قُلْتُ: وَالْمُقَدَّمِيُّ هَذَا ثَقَةٌ؛ لِكَنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ تَدْلِيسًا سَيِّئًا كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي تَرْجِمَتِهِ؛ فَمِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ تَلَقَاهُ عَنِ الزَّنْجِيِّ ثُمَّ دَلَّسَهُ.

* فَلَا يَتَقَوَّى الْحَدِيثُ بِمُتَابَعَتِهِ، وَإِنَّمَا يَتَقَوَّى بِالطَّرِيقِ الَّتِي قَبْلَهُ، لَا سِيَّما وَقَدْ تَلَقَاهُ الْعُلَمَاءُ بِالْقَبُولِ؛ كَمَا ذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرِ الطَّحاوِيُّ).

اَهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ حَفَظَهُ اللَّهُ فِي «سُنْنَتِهِ» (ص ٥٨٥): (هَذَا حَدِيثُ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

* وَاسْتَغْرَبَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَلَيٍّ.

* وَقَدْ رَوَى مُسْلِمُ بْنُ خَالِدِ الزَّنْجِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَرَوَاهُ جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ أَيْضًا، وَحَدِيثُ جَرِيرٍ يُقَالُ: تَدْلِيسُ دَلَّسَ فِيهِ جَرِيرٌ، لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

وَتَفْسِيرُ الْخَرَاجِ بِالضَّمَانِ: هُوَ الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيَسْتَغْلِهُ، ثُمَّ يَحِدُّ بِهِ عَيْبًا، فَيُؤْدُهُ عَلَى الْبَائِعِ فَالْغَلَّةُ لِلْمُشْتَرِيِّ، لِأَنَّ الْعَبْدَ لَوْ هَلَكَ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِيِّ،

(١) انظر: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٥٠)، و«الْمُدَلِّسُونَ» لِعِرَاقِيٍّ (ص ٧٥)، و«التَّبَيِّنَ لِأَسْمَاءِ الْمُدَلِّسِينَ» لِابْنِ الْعَجَبِيِّ (ص ٤٥).

وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْمَسَائِلِ يَكُونُ فِيهِ الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ: اسْتَعْرَبَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ

هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَلَيٍّ، قُلْتُ: تَرَاهُ تَدْلِيسًا؟ قَالَ: لَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» (ص ١٩١): (فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ

رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ عَلَيٍّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فَلَمْ يَعْرُفْهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرِ بْنِ عَلَيٍّ. قَالَ:

قُلْتُ لَهُ: تَرَى أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَلَيٍّ دَلَّسَ فِيهِ؟ فَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَعْرُفُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَلَيٍّ

يُدَلِّسُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبْنُ عَدِيٍّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْكَامِلِ فِي الْضُّعَفَاءِ» (ج ٦ ص ٩١):

(وَهَذَا يُعْرَفُ بِمُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُ الْضُّعَفَاءِ أَيْضًا

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «مُختَصِّرِ سُنْنِ أَبِي دَاؤَدَ» (ج ٢ ص ٤٨٨):

(وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ»

(ج ١٢ ص ٤٤٢ ح ٤٤٠ ح ٥٩٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاؤَدَ السِّجْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ قُتْبِيَّةَ بْنَ

سَعِيدٍ، قَالَ: هُوَ فِي كِتَابِي بِخَطِّي عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الصَّبِيُّ، قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ أَبْنُ حَجَرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ١٣٨): (ثَقَةٌ صَحِيحُ الْكِتَابِ، قِيلَ: كَانَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ يَهِمُ مِنْ حِفْظِهِ). اهـ

قُلْتُ: فَمِثْلُهُ حَسَنٌ فِي الْمُتَابَعَاتِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْتَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٤٣): (وَرَوَاهُ جَرِيرُ، عَنْ هِشَامٍ وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَيِّهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَصِحُّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَوَانَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١٢ ص ٤٤): (اَخْتَلَفَ اَهْلُ الْعِلْمِ فِي صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَرُوِيَ عَنْ ثَلَاثَةِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ رَوَاهُ جَرِيرُ، وَمُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ، وَلَعَلَهُ عُمَرُ بْنُ عَلَيٍّ فَأَمَّا مُسْلِمٌ فَلَيْسَ بِالثَّبِيتِ كَمَا يَنْبَغِي، وَأَمَّا عُمَرُ بْنُ عَلَيٍّ فَإِنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ، وَلَعَلَهُ أَخَذَهُ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ خَالِدٍ، وَأَمَّا جَرِيرُ فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ بِمَسْهُورٍ عَنْهُ، وَلَا نَعْلَمُ كَتَبَنَاهُ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ قُتْبَيَةَ بْنِ سَعِيدٍ). اهـ

وَأَخْرَجَهُ أَبْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي النُّسْفَاءِ» (ج ٨ ص ٤٧١)، وَالْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِرْشَادِ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٧٠١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَاحِ وَأَبِي حُجَّرٍ عَمْرُو بْنِ رَافِعٍ الْبَجَلِيِّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ سَاقِطٌ؛ فِيهِ يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ الْأَزْدِيُّ، قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ أَبْنُ حَجَرٍ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (ص ١٠٩٠): (كَذَّبَهُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ). اهـ

قال الحافظ الخليلي رحمه الله في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (ج ٢ ص ٧٠)؛ (هذا حديث يُعرف بـمسلم بن خالد الزنجي، عن هشام، وتابعه يعقوب). اهـ

وآخر جهه الخليلي في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (ج ٣ ص ٩٣٤)، وأبن الجوزي في «العلل المتناهية» (ج ٢ ص ١٠٧ ح ٩٨٢)، والخطيب البغدادي في «تاریخ بغداد» (ج ٩ ص ٢٣٣) من طريق عبد الله بن محمد بن طرخان البلكشي، ومحمد بن الحسين الزعفراني، حدثنا أحمد بن زهير بن حرب، حدثنا إبراهيم بن عبد الله، حدثنا أبو الهيثم خالد بن مهران، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: (الخرج بالضمان).

قلت: وهذا سند حسن في المتابعات؛ أبو الهيثم خالد بن مهران البلكشي، قال عنه ابن عديٌّ: (مجهول)، وقال الخليلي: (كان مرجحاً، وضيقواه جداً)^(١)، وقال يحيى بن معين: (ثقة، قد سمع من إسماعيل بن أبي خالد، وهشام بن عروة، أئناءه

(١) قلت: تعلَّم ذلك لازجائيه.

قال الحافظ ابن الجوزي رحمه الله في «العلل المتناهية» (ج ٢ ص ١٠٧)؛ عن الحديث: (وهذا الحديث لا يصح أبداً خالد فكان من المترجمة). اهـ

فَأَبَى أَنْ يُحَدِّثَنَا، وَكَانَ عَسِيرًا، وَكَانَ عِنْدُهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ: «الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ»)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِهِ بِأَسْنٍ).^(١)

قُلْتُ: أَمَّا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ؛ فَقَدْ يُوَثِّقُ إِذَا وَجَدَ حَدِيثَ الرَّاوِي مِنْهُمْ مُسْتَقِيمًا.

قَالَ الْعَالَمُ الْمُعَلَّمُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ لِلشُّوَكَانِيِّ» (ص. ٣٠): (وَعَادَةُ ابْنِ مَعِينٍ فِي الرُّوَاةِ الَّذِينَ أَدْرَكُهُمْ أَنَّهُ إِذَا أَعْجَبَتْهُ هَيَّةُ الشَّيْخِ يَسْمَعُ مِنْهُ جُمْلَةً مِنْ أَحَادِيثِهِ، فَإِذَا رَأَى أَحَادِيثَهُ مُسْتَقِيمَةً ظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ شَأنُهُ فَوَثَقَهُ، وَقَدْ كَانُوا يَتَقَوَّنُونَ وَيَخَافُونَهُ؛ فَقَدْ يَكُونُ أَحَدُهُمْ مَنْ يَخْلُطُ عَمْدًا، وَلَكِنَّهُ اسْتَقْبَلَ ابْنَ مَعِينٍ بِأَحَادِيثِ مُسْتَقِيمَةٍ، وَلَمَّا بَعْدَ عَنْهُ خَلَطَ؛ فَإِذَا وَجَدْنَا مِمَّنْ أَدْرَكَهُ ابْنُ مَعِينٍ مِنَ الرُّوَاةِ مَنْ وَثَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَكَذَّبَهُ الْأَكْثَرُونَ أَوْ طَعَنُوا فِيهِ طَعْنًا شَدِيدًا، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ هَذَا الضَّرِبِ، فَإِنَّمَا يَزِيدُهُ تَوْثِيقُ ابْنِ مَعِينٍ وَهُنَّا، لِدَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَتَعَمَّدُ). اهـ

وَقَالَ الْعَالَمُ الْمُعَلَّمُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْتَّنْكِيلِ بِمَا فِي تَأْنِيبِ الْكَوْثَرِيِّ مِنَ الْأَبَاطِيلِ» (ج ١ ص ٢٥٥): (وَالْعِجْلِيُّ قَرِيبٌ مِنْهُ -يَعْنِي: ابْنَ حِبَّانَ- فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ مِنَ الْقُدْمَاءِ، وَكَذَّلِكَ ابْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَالنَّسَائِيُّ، وَآخَرُونَ غَيْرُهُمَا يُوَثِّقُونَ مِنْ كَانَ مِنَ التَّابِعِينَ أَوْ أَتَبَاعِهِمْ إِذَا وَجَدُوا رِوَايَةً أَحَدِهِمْ مُسْتَقِيمَةً؛ بِأَنْ

(١) انظر: «الْكَامِلُ فِي الصُّعَدَاءِ» لابْنِ عَدِيٍّ (ج ٨ ص ٤٧١)، و«الْإِرْشَادُ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» لِلْخَلِيلِيِّ (ج ٣ ص ٩٣٣)، و«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلْذَّهِبِيِّ (ج ٤ ص ٨٤٣)، و«الْكَامِلُ تَهْذِيبُ الْكَامِلِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِمُعَطَّلَيِّ (ج ٤ ص ١٥٤)، و«تَارِيخُ بَغْدَادِ» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ج ٩ ص ٢٢٣)، و«لِسَانُ الْجِيَزَانِ» لابْنِ حَجَّرِ (ج ٣ ص ٣٤)، و«مَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لابْنِ مَعِينٍ (ص ١٢٥ - رِوَايَةُ ابْنِ مُحْرِزٍ).

يَكُونَ لَهُ فِيمَا يَرُوِي مُتَابِعٌ أَوْ شَاهِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرُوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ وَلَمْ يَبْلُغُهُمْ عَنْهُ إِلَّا حَدِيثٌ وَاحِدٌ). اهـ

وَقَالَ الْعَالَمُ الْمُعَلَّمُي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْتَّنْكِيلِ بِمَا فِي تَأْنِيبِ الْكُوثَرِيِّ» مِنَ الْأَبْاطِيلِ» (ج ١ ص ٢٥٨): (فَقَدْ عَرَفْنَا فِي الْأَمْرِ السَّابِقِ رَأْيَ بَعْضِ مَنْ يُوَثِّقُ الْمَجَاهِيلَ مِنَ الْقُدَمَاءِ إِذَا وَجَدَ حَدِيثَ الرَّاوِي مِنْهُمْ مُسْتَقِيمًا، وَلَوْ كَانَ حَدِيثًا وَاحِدًا لَمْ يَرُوْهُ عَنْ ذَاكَ الْمَجْهُولِ إِلَّا وَاحِدٌ، فَإِنْ شِئْتَ فَاجْعَلْ هَذَا رَأْيًا لِأُولَئِكَ الْأَئِمَّةِ كَابِنِ مَعِينٍ، وَإِنْ شِئْتَ فَاجْعَلْهُ اصْطِلَاحًا فِي كَلِمَةِ «ثِقَةٍ» كَأَنْ يُرَادُ بِهَا اسْتِقَامَةً مَا بَلَغَ الْمُوَثَّقُ مِنْ حَدِيثِ الرَّاوِي لَا الْحُكْمَ لِلرَّاوِي نَفْسِهِ؛ بِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَلِيلِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْإِرْشَادِ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ٩٣٤): (قَدْ ذَكَرْتُ عِلْمَتُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ، وَضَعَفُوهُ فِيهِ أَيْضًا، وَمُتَابَعَةُ مِثْلِ خَالِدٍ لَا تُقْوِيهِ). اهـ
قُلْتُ: بَلْ تُقْوِيهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الصُّعْدَاءِ» (ج ٨ ص ٤٧١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَخَالِدُ بْنُ مَهْرَانَ الْمَكْفُوفُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَيِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ سَاقِطٌ؛ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدَةَ بْنِ حَرْبٍ، أَبُو عُبَيْدِ اللَّهِ الْقَاضِي الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رَجُلَ اللَّهِ فِي «الْكَامِلِ فِي الْضُّعْفَاءِ» (ج ٨ ص ٤٧١):
 (هَذَا حَدِيثُ مُسْلِمٍ بْنِ خَالِدٍ الزَّنْجِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ سَرَفَةٍ مِنْهُ يَعْقُوبُ هَذَا، وَخَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ). اهـ

(٤) الزُّهْرِيُّ عَنْهُ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الْضُّعْفَاءِ» (ج ٨ ص ٩١) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ آدَمِ الْجُهَنْيِيُّ، حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ ضَعِيفٌ، وَلَهُ عِلَّاتٌ:

الْأُولَى: مُصْعَبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ مُنْكِرُ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رَجُلَ اللَّهِ فِي «الْكَامِلِ فِي الْضُّعْفَاءِ» (ج ٨ ص ٩١):
 (مُصْعَبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: مُنْكِرُ الْحَدِيثِ عَنِ النِّقَاتِ وَعَنْ غَيْرِهِمْ... وَلِمُصْعَبِ هَذَا

(١) انظر: «الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لابن الجوزي (ج ٣ ص ٨٢)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٤ ص ١٩٤)، و«المعني في الضُّعْفَاءِ» له (ج ٢ ص ٦١٠)، و«سير أعلام البلاط» له أيضاً (ج ١١ ص ٢٥٠)، و«الكاميل في الضُّعْفَاءِ» لابن عدي (ج ٧ ص ٥٦٤)، و«رفع الإضرار عن قضاء مصر» لابن حجر (ص ٣٨٢)، و«إنسان الميزان» له (ج ٧ ص ٣٢٦).

غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ، وَهُوَ مَجْهُولٌ لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ، وَأَحَادِيثُهُ عَنِ التَّقَاتِ لَيْسَتْ بِالْمَحْفُوظَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ حَلَّهُ فِي «مِيزَانِ الْإِعْنَادِ» (ج٤ ص٦٣٠): (وَرَواهُ مُصْبَعُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجُهَنِيُّ، لَا يُعْرَفُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ). اهـ
 الثَّانِيَةُ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ الْمَكِيُّ، مَشْهُورٌ بِالتَّدْلِيسِ.
 قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: (شَرُّ التَّدْلِيسِ تَدْلِيسُ ابْنِ جُرَيْجٍ؛ فَإِنَّ قَبِحَ التَّدْلِيسِ لَا يُدَلِّسُ إِلَّا فِيمَا سَمِعَهُ مِنْ مَجْرُوحٍ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (يُدَلِّسُ)، وَوَصَفَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ بِالتَّدْلِيسِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ» مِنَ الْمُدَلَّسِينَ.^(١)

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج١ ص٢٤٣) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْذِرِ الزُّبَيرِيُّ، قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (الْحَرَاجُ بِالضَّمَانِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنْدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ أَبُو زَيْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْذِرِ الزُّبَيرِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

(١) انظر: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمَذِيِّ (ج١٨ ص٣٤٨)، و«تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّدْلِيسِ» لابن حَجَرِ (ص٩٥)، و«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص٤٩٥)، و«الْتَّبِينَ لِأَسْمَاءِ الْمُدَلَّسِينَ» لابن الْعَجَمِيِّ (ص٣٩)، و«مِيزَانُ الْإِعْنَادِ» لِلْذَّهَبِيِّ (ج٢ ص٥٧٤)، و«سُؤَالَاتُ أَبِي دَاؤِدَ لِإِلَمَامِ أَحْمَدَ» (ص٢٣١)، و«سُؤَالَاتُ الْحَاكِمِ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ص١٧٤)، و«تَارِيخُ بَعْدَادٍ» لِلْحَاطِبِ الْبَغْدَادِيِّ (ج١٠ ص٤٠٥)، و«الْعِلَالُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج٢ ص٥٥١ - رِوَايَةُ: عَبْدُ اللَّهِ)، و«الْتَّقَاتِ» لابن حِبَّانَ (ج٧ ص٩٣)، و«مُنْذَكِرَةٌ فِي دُرُوسِ عَلَى الْمُدَلَّسِينَ» لِسَيْنَخَنَا فَرْزِيِّ الْأَنْجَريِّ (ج٢ ص٩).

قال أبو نعيم في «الضعفاء» (ص ١٣٩): (روى عن هشام بن عروة، أحاديثه مُنكراً). اهـ

وقال الحافظ ابن حبان في «الثقات» (ج ٧ ص ٤٣٧): (ربما أخطأ). اهـ

وقال الحافظ ابن حبان في «المجروحين» (٩٣٨): (كان ممن يروي عن

الأئمّات الأشیاء الم موضوعات، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الإعتبار). اهـ

والحديث حسنة العلامة المحدث الالباني رحمه الله في «إرواء الغليل» في

تخریج أحادیث منار السبيل» (ج ٥ ص ١٥٨).

وقال الفقيه اللخمي المالكي رحمه الله في «التبصرة» (ج ٩ ص ٤٤٢٨): (وهذا

الحديث حسن السندي). اهـ

وقال الفقيه المازري المالكي رحمه الله في «شرح التلقين» (ج ٢ ص ٦٩٨):

(وقد خرج هذا الحديث أبو داود، وخرج له الترمذى، وهو حسن السندي). اهـ

وقال الفقيه أبو البقاع الدميري الشافعى رحمه الله في «النجم الوهاج في شرح

المنهاج» (ج ٤ ص ١٤٥): (روى أبو داود، والترمذى، والحاكم، وأبن حبان؛

بإسناد حسن). اهـ

وقال العلامة الرزكشى رحمه الله في «المنشور في القواعد الفقهية» (ج ٢

ص ١١٩): (هذا حديث صحيح). اهـ

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله في «الأسباب والنظائر»

(ص ١٣٥): (القاعدة الحادية عشرة: «الخرج بالضمان»: هو حديث صحيح).

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو دَاؤَدَ، وَالْتَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ. مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَفِي بَعْضِ طُرُقِهِ ذِكْرُ السَّبَبِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ نُجَيْمِ الْحَنَفِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ» (ص ١٢٧): (الْقَاعِدَةُ الْعَاشرَةُ: «الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ»: هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاؤَدَ، وَالْتَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَفِي بَعْضِ طُرُقِهِ ذِكْرُ السَّبَبِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الْعَلَامُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثْمَانِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «فَتْحِ ذِي الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ بِشَرِحِ بُلُوغِ الْمَرَامِ» (ج ٣ ص ٦٠٨): (وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ). اهـ

قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ أَصْلُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ، وَقَاعِدَةٌ مَسْهُورَةٌ وَمَعْرُوفَةٌ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رُشْدِ الْحَفِيدُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةِ الْمُقْتَصِدِ» (ج ٣ ص ١٩٢): (وَهُوَ أَصْلُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ). اهـ

* فَالْحَسَنُ لِغَيْرِهِ: يُرَوَى مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ فَأَكْثَرَ، عَلَى أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ الْآخَرُ مِثْلَهُ أَوْ أَقْوَى مِنْهُ، وَأَنْ يَكُونَ سَبَبُ ضَعْفِ الْحَدِيثِ؛ إِمَّا سُوءُ حِفْظِ رَاوِيهِ، وَإِمَّا انْقِطَاعًا فِي سَنَدِهِ، أَوْ جَهَالَةً فِي رِجَالِهِ.



فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١) الْحَسَنُ لِغَةً	٦
(٢) الْحَدِيثُ الْحَسَنُ لِذَاتِهِ	٧
(٣) حُكْمُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ	٧
(٤) شُرُوطُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ	٧
(٥) الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ	٨
(٦) فَائِدَةٌ	٨
(٧) مِثَالُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ لِذَاتِهِ	٨
(٨) الْحَدِيثُ الْحَسَنُ لِغَيْرِهِ	١٢

